

الملتقى وطني:

"قيم الثورة الجزائرية من التحرر الوطني إلى الإشعاع العالمي"

يومي 25-26 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق 29-30 أكتوبر 2024

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

جريمة الإبادة الجماعية وصورها أثناء الاستعمار الفرنسي في الجزائر

تقديم: د. بغانة عبدالسلام

أستاذ محاضر ب

قسم الشريعة و القانون بجامعة الأمير عبدالقادر

للعلوم الإسلامية قسنطينة

لقد تضمنت ديباجة اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها الإشارة إلى أن هذه الجريمة كبدت الإنسانية خسائر فادحة في مختلف العصور وأنها شر يستوجب تعاون أعضاء الجماعة الدولية لمجابهته.

وفي وقت لاحق أدركت الجماعة الدولية خطر جريمة الإبادة الجماعية فأقرت في ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أنها من أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره ويجب أن لا تمر من دون عقاب ، ولا يمكن أن يكون هناك موضوع أكثر أهمية أو تعهد أكثر إلزاماً من الالتزام بمنع جريمة الإبادة الجماعية

والمعاقبة على ارتكابها حسب تعبير الأمين العام للأمم المتحدة، فهذا يعتبر أحد الأهداف الأصلية لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، فالآلام المكبوتة التي جلبتها ويلات الحرب للبشرية كانت تشمل جريمة إبادة الجنس البشري .

وحيث إن الشعب الجزائري كان ضحية لجريمة إبادة الجنس البشري على مر سنوات الاستعمار الفرنسي فإن

ولكن فرنسا دأبت على التقليل من فظاعة جرائمها التي ارتكبتها إبان احتلالها للجزائر. الجزائر المستقلة ما فرنسا الاستعمارية ارتكبت قواتها العسكرية النظامية وغير النظامية افضح الجرائم التي شهدتها الإنسانية هذه الجرائم مست الإنسان والبيئة وارتكبت في إطار سياسة ممنهجة هدفها القضاء على الجماعة الجزائرية المتميزة بقوميتها ودينها عن المستعمر المستوطن للجزائر.

تتجلى جريمة إبادة الاستعمار الفرنسي للشعب الجزائري في مختلف صور هذه الجريمة وفقا لما قنته الجماعة الدولية من خلال الاتفاقية التي أبرمت في التاسع من ديسمبر 1948 أي قبل يوم واحد من صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية:

الاحتلال الفرنسي، الجرائم، الإبادة الجماعية، القانون الدولي

Abstract :

The preamble to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide included a reference to the fact that this crime has inflicted heavy losses on humanity in various eras and that it is an evil that requires the cooperation of members of the international community to confront it. Later, the international community realized the danger of the crime of genocide and stated in the preamble to the Rome Statute of the International Criminal Court that it is one of the most serious crimes that raises concern for the entire international community and must not go unpunished. There can be no more important issue or more binding commitment than the commitment to prevent the crime of genocide and punish its commission, according to the Secretary-General of the United Nations. This is considered one of the original goals of the establishment of the United Nations. The repressed pains that the scourges of war brought to humanity included the crime of genocide. Since the Algerian people were victims of the crime of genocide throughout the years of French colonialism, France has continued to downplay the horror of its crimes committed during its occupation of Algeria. Independent Algeria What Colonial France committed its regular and irregular military forces the most blatant crimes witnessed by humanity. These crimes affected humans and the environment and were committed within the framework of a systematic policy aimed at eliminating the Algerian community, distinguished by its nationality and religion from the colonizer who settled in Algeria. The crime of genocide of the Algerian people by the French colonialists is manifested in various forms of this crime according

to what was codified by the international community through the agreement concluded on December 9, 1948, one day before the issuance of the Universal Declaration of Human Rights.

Keywords: French occupation, crimes, genocide, international law

مقدمة:

عانى الشعب الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي في الفترة الممتدة من 1830-1962 من العديد من الانتهاكات الجسيمة و الخطيرة التي تمس بشكل سافر حقوق الانسان و التي ارتكبتها المستعمر الفرنسي بشكل وحشي و همجي على فئات الشعب الجزائري التي تستهدف ازالته من الوجود بشتى أنواع التعذيب الممنهج و القتل و التشريد و التهجير و التنكيل و غيرها .

وترقى هذه الأفعال المرتكبة إضراراً بالشعب الجزائري إلى مصاف جرائم الإبادة الجماعية--GENOCIDE التي لجأ إليها المحتل لسط سيطرته على الإقليم والإنسان. متجاهلاً جميع الأعراف الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها التي حرمت ومنعت هذه الجريمة والتي تعتبر من أهم مصادر القانون الدولي التي ينبغي الالتزام بها منها على الخصوص اتفاقية جنيف الأربع لسنة 1949 و التي وقعت عليها فرنسا بتاريخ 1949/12/08 ثم المصادقة عليها بتاريخ 1951/06/28 و اتفاقية منع الإبادة الجماعية لسنة 1948 و غيرها من الصكوك الدولية المختلفة.

و يسعى المستعمر القديم الى إخفاء هذه الجريمة و التنصل من تبعاتها بإبدائه حجج واهية و لذلك ستعالج هذه الورقة البحثية و الموسومة جريمة الإبادة الجماعية و صورها أثناء الاستعمار الفرنسي للشعب الجزائري وفقاً للخطة الآتية:

المطلب الأول: ماهية جريمة الإبادة الجماعية في إطار القانون الدولي الجنائي:

الفرع الأول: مفهوم جريمة الإبادة الجماعية:

يتكون مصطلح الإبادة الجماعية من الناحية اللغوية من عملية جمع لكلمة (جينو) (genos) وتعني باليونانية السلالة أو القبيلة أو المجموعة و الكلمة اللاتينية (سايد) (cide) وتعني القتل و يقابله في المصطلح الفرنسي كلمة GENOCIDE.

و يعبر عنها أيضاً بمصطلح آخر يؤدي نفس المعنى و هو الإبادة العرقية أو الاثنية و تعني الكلمة اليونانية (ethnos) و الكلمة اللاتينية (سايد) (cide) و تعني القتل .

ينبغي التنويه على أن مصطلح الإبادة الجماعية أو إبادة الجنس البشري لم يكن معروفا قبل سنة 1944 حيث ظهر هذا المصطلح للوجود سنة 1944 على يد المحامي اليهودي البولندي رافائيل لمكين حيث كان قد اقترح في مؤتمر دولي عقد سنة 1933 ضرورة التوصل إلى إبرام معاهدة دولية تجعل الهجمات على مجموعات قومية أو دينية أو عرقية جريمة دولية و هذا بمناسبة وصفالسياسيات النازية و القتل الممنهج التي كانت تظال اليهود على يد الدول الأوروبية وقد نشر لمكين ذلك في كتاب له صدر سنة 1944 بعنوان (دور المحور في أوروبا المحتلة).

و قد اعتبر بعض الفقهاء ان جريمة الإبادة الجماعية تقتضي توافر النية و الإرادة و العزم المسبق لتدمير مجموعاتبشرية كاملة سواء كانت قومية أو عرقية أو دينية أو ثقافيةوعنصرية.1

كما اعتبرها الفقيه GRAVEN أنها تنكر حق المجموعات البشرية في الوجود و هي ترادف القتل الذي يستهدف الفرد أما D.Devabre فيرى أنها جريمة ضد الإنسانية و تتخذ ثلاثة مظاهر هي (الإبادة الجسدية بواسطة القتل و الأذى،و الإبادة البيولوجية و تعني الاعتداء بواسطة الإجهاض و التعقيم، و الإبادة الثقافية و تعني منع اللغة الوطنية و محاولة محو الثقافة المحلية 2.

و قد توصل لمكين إلى ذلك من خلال تصرفات الحكومة الألمانية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها بصورة خاصة والتي كانت تستهدف إبادة جماعات كاملة من مواطنيها وإبادة مواطنين ينتمون إلى دول محتلة فهذه التصرفات أدت إلى السؤال عما إذا كان اعتبار مثل هذه الأعمال أعمالا تشكل جرائم ضد الإنسانية؟.

وعلى الصعيد العملي فقد بدأت المناقشات حول إقرار اتفاقية الإبادة الجماعية مع الجلسة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة اواخر سنة 1946 و ذلك بعد انتهاء محاكمات نورمبرغإذ حدد قرار 96 الذي تبنته الجمعية العامة في 11 ديسمبر 1946 معنى الإبادة الجماعية باعتبارها (حرمان حق وجود مجموعات بشرية كاملة كما ان القتل هو حرمان حق عيش أفراد بشريين)3.

¹القاضي أنطونيو كاسيزي،القانون الجنائي الدولي ،المنشورات الحقوقية،دار صادر، الطبعة الأولى بالعربية،لبنان ، 2015 ، ص214

²بن الزين مُجد الأمين،أسس جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،ص382

³مارتن شو، الإبادة الجماعية :مفهومها ،جذورها جذورها و تطورها و أين حدثت...؟،ترجمه الى العربية محي الدين حميدي الطبعة العربية الأولى،العبيكان، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 2017، ص72

و بالرغم من ان هذا المصطلح لم يعرف في ميثاق نورمبورغ وان كانت الإبادة الجماعية قد وردت في لائحة الاتهام والخطب باعتبارها جريمة ضد الإنسانية⁴.

ولاحقا تبلور مصطلح الإبادة الجماعية ليعني تلك الأعمال الرامية إلى إهلاك جماعات سكانية معينة عن آخرها أو القضاء على جزء منها ونية الإبادة هي التي تميز هذه الجريمة عن غيرها من الجرائم ضد الإنسانية . و هو ما تجسد بإقرار اتفاقية الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها في 09 ديسمبر 1948 أي قبل يوم واحد من إقرار الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

و يمكن القول ان تأسيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقا و المحكمة الدولية الجنائية لرواندا من قبل هيئة مجلس الأمن يعد تحولا حقيقيا في بداية محاكمة جريمة الإبادة الجماعية و لأول مرة في التاريخ مما مهد معه لنشوء المحكمة الدولية الجنائية الدائمة باختصاصها الذي تبسطه بصفة دائمة بشأن النظر في جريمة الإبادة الجماعية و بالرغم من مساهمة محكمتي يوغسلافيا و رواندا في زيادة و أسبقية محاكمة جريمة إبادة الجنس البشري إلا انهما تعدان محكمتين مؤقتتين انشئتتا لمحاكمة احداث محددة بعينها و لا تكرر سياسية قضائية دائمة و هو الدور الذي اسند فيما بعد للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة للنظر في الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب و العدوان فضلا عن جريمة الإبادة الجماعية باعتبارها جرائم لا تسقط بالتقادم و لا تنفصي بالصلح و العفو و لا تعترف بالحصانات مهما كان نوعها و هذا طبقا لنص المادة 05 من النظام الأساسي لروما المتضمن انشاء المحكمة.....5

الفرع الثاني: تحديد الجريمة وفقا لاتفاقية الإبادة الجماعية:

حددت المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1948 المقصود بإبادة الجنس البشري وأوردت خمسة من الأفعال المحددة التي ترتكب قصد القضاء على جماعة بشرية بالنظر إلى صفتها القومية أو الإثنية أو الدينية وذلك بصفة كلية أو جزئية، والأفعال المقصودة تتمثل في:

- قتل أعضاء الجماعة البشرية المحددة

- الاعتداء الجسماني أو المعنوي على هذه الجماعة،

- إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية من شأنها القضاء عليها بصفة كلية أو جزئية،

⁴فقد وصفها رئيس وزراء بريطانيا آنذاك وينستون تشرشل بقوله (نحن في حضرة جريمة لا اسم لها) و ذلك لما حصده من

الاف من أرواح البشر أثناء الحرب العالمية الثانية

⁵القاضي أنطونيو كاسيزي، المرجع السابق، ص 67

- اتخاذ الوسائل المعيقة للتناسل داخل الجماعة،

- النقل القسري للأطفال من الجماعة على مجموعة أخرى

وفعلا فقد تجاوزت أعمال الإبادة الجماعية قتل المجموعات البشرية إلى إجهاض النساء والتعقيم والعدوى الاصطناعية وإهلاك الناس وإماتتهم إرهابا وتعبا وفصل العائلات ولم يكن أي من هذه الأعمال يجري بموافقة الضحايا⁶.

الفرع الثالث: أركان جريمة الإبادة الجماعية: يتعين ان تتوافر جميع الأركان العامة للجريمة حتى تقوم قانونا كما هو الحال شان جميع الجرائم و لاسيما الجرائم الدولية التي تعد جريمة الإبادة الجماعية واحدة فقد اعتمدت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أركان جريمة الإبادة الجماعية منها و هي الركن المادي و الركن المعنوي و الركن الدولي ما يلي:

أولا: الركن المادي: حددت المادة 02 من اتفاقية الإبادة الجماعية قائمة الأفعال المادية على سبيل الحصر التي تشكل الركن المادي للجريمة وحددتها كما يأتي :

1 - أركان جريمة الإبادة الجماعية بالقتل:

أ. أن يقتل مرتكب الجريمة شخصا أو أكثر،

ب. أن يكون الشخص أو الأشخاص الضحايا منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية،

ج. أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية كليا أو جزئيا بصفتها تلك.

د. أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك الإهلاك

2 - أركان الإبادة الجماعية بإلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم:

أ. أن يسفر فعل مرتكب الجريمة عن إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم بشخص أو أكثر،

ب. أن يكون الشخص أو الأشخاص "الضحايا" منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة،

⁶ يعيب البعض عدم شمول تعريف جريمة الإبادة الجماعية الوارد في الاتفاقية الثقافية أي تدمير لغة جماعة معينة و ثقافتها راجع: القاضي أنطونيو كاسيزي، المرجع السابق، ص 222 بالرغم من الجهود التي بذلها لمكين وضغطه على الجمعية العامة للأمم المتحدة لضمها في الاتفاقية .

ج . أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية كلياً أو جزئياً بصفتها تلك
د . أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك
أن يحدث بذاته ذلك الإهلاك,

3- أركان الإبادة الجماعية بفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمداً في إهلاك مادي:

إن تعبير الأحوال المعيشية قد يتضمن على سبيل المثال لا الحصر تعمد الحرمان من الموارد التي لا غنى عنها للبقاء
مثل الأغذية أو الخدمات الطبية أو الطرد المنهجي من المنازل
أ . أن يفرض مرتكب الجريمة أحوالاً معيشية معينة على شخص أو أكثر,
ب . أن يكون الشخص أو الأشخاص "الضحايا" منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة ,
ج . أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة كلياً أو جزئياً بصفتها تلك,
د . أن يقصد بالأحوال المعيشية الإهلاك المادي لتلك الجماعة كلياً أو جزئياً,
هـ . أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك
أن يحدث بمحذ ذاته ذلك الإهلاك

4- أركان جريمة الإبادة الجماعية بنقل الأطفال قسراً:

أ . أن يكون الطفل "الضحية" ينتمي إلى جماعة معينة.
ب . أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك الجماعة.
ج . أن تتم عملية النقل من تلك الجماعة المحددة إلى جماعة بشرية أخرى.
د . أن يكون الطفل الشخص الضحية دون سن الثامنة عشر.
هـ . علم الجاني أو افتراض علمه بأن الضحية لا يتجاوز سن الثامنة عشر.
و . صدور هذا السلوك في سياق نمط مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن هذا السلوك أن
يحدث بمحذ ذاته ذلك الإهلاك.

5 أركان الإبادة الجماعية بفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب.

- أ. أن يفرض مرتكب الجريمة تدابير معينة على شخص أو أكثر،
- ب. أن يكون الشخص أو الأشخاص منتمين إلى جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية معينة،
- ج. أن ينوي مرتكب الجريمة إهلاك تلك الجماعة كلياً أو جزئياً بصفتها تلك،
- د. أن يقصد بالتدابير المفروضة منع الإنجاب داخل تلك الجماعة،
- هـ. أن يصدر هذا السلوك في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد تلك الجماعة أو يكون من شأن السلوك أن يحدث بحد ذاته ذلك السلوك

ثانياً: الركن المعنوي: فرض القانون و لاسيما المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية ضرورة توافر القصد الجنائي فيها بنوعيه القصد الجنائي العام الذي يقتضي توافر الإرادة و العلم في مرتكب الجريمة ، كما اشترط ضرورة توافر القصد الجنائي الذي يقتضي ان تتجه إرادة الجاني الى تحقيق الفعل و النتيجة الجرمية من وراء افعاله و يتمثل هذا القصد في نية التدمير و الإهلاك الكلي أو الجزئي للمجموعة البشرية بسبب ديني أو اثني أو عنصري و اذا انعدمت نية الهلاك الكلي او الجزئي للجماعة لم تقم جريمة الإبادة الجماعية 7.

و تبرز هنا إشكالية حقيقة تتمثل في صعوبة اثبات القصد الجنائي الخاص المتمثل في نية الاهلاك ، فالقضاء يعلب دوراً مضمناً في البحث عن إرادة الجاني و الظروف التي تحيط بارتكاب الجريمة لإثبات القصد الجنائي الخاص 8.

فقد برأت المحكمة الجنائية المؤقتة ليوغسلافيا سابقاً المتهم غوران جليسيبتشي Goran Jelusic من تهمة الإبادة الجماعية لعدم تمكنها من اثبات نية الاهلاك الكلي للجماعة و اعتبرت ان الأفعال التي ارتكبها يتحقق فيها وصف جرائم الحرب و جرائم ضد الإنسانية 9.

و على خلاف ذلك في الدعوى القضائية التي رفعتها دولة جنوب افريقيا ضد الكيان الإسرائيلي امام محكمة العدل الدولية في ديسمبر 2023 تم التدليل على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في حق الفلسطينيين في غزة من خلال الوقوف على نية القادة في الكيان الإسرائيلي من خلال التصريحات التي ابدوها و عزمهم على قتل و

⁷بن علجية حياة و عبدلي حبيبة، الإبادة الثقافية في صورة ابعاد الأطفال قسراً، مجلة الحقوق و العلوم السياسية المجلد 10 العدد 05 ، جامعة خنشلة، 2023 ، ص 487

⁸ناصر مريم، القصد الجنائي الخاص في جريمة الغيابة الجماعية في ضوء نظام روما الأساسي، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 17، العدد 1، 2022، ص 379.

⁹سويسي محمد الصغير، جريمة الإبادة الجماعية: دوافعها و اشكالها، مجلة دفاتر السياسية القانون، المجلد 4 العدد 6 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 210 ، راجع حسين حياة، إشكالية اثبات القصد الجنائي الخاص في جريمة الإبادة الجماعية، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، جامعة خنشلة، 2022 ،

انهاء المجتمع الفلسطيني و تدميره كلياً من الوجود بشكل علني وواضح فقد دعا أحد الوزراء في حكومة ناتنياهو الى
القاء قبلة نووية على قطاع غزة 10

ثالثاً: الركن الدولي: و هو الركن الذي يميز الجريمة الدولية عن الجريمة الداخلية اذ تعد جريمة الإبادة الجماعية فعلاً
غير مشروع صادر عن إرادة آثمة باسم الدولة أو برضاء منها أو بتشجيع و تحريض منها و يستهدف المساس
بمصلحة دولية قرر القانون الدولي حمايتها و قد كرس ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة الصفة الدولية لجريمة الإبادة
الجماعية حيث جاء فيها (الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي تتعارض مع روح الأمم المتحدة و
أهدافها ..) و يستوي ان ترتكب الجريمة في وقت الحرب او السلم.

الفرع الرابع: الأفعال المستوجبة للعقاب:

تضمنت المادة الثالثة من الاتفاقية الأفعال المرتكبة التي تستوجب العقاب وفقاً لأحكام الاتفاقية وتتمثل فيما يأتي
1. إبادة الجنس.

2. الاتفاق بقصد ارتكاب إبادة الجنس.

3. التحريض المباشر و العلني على ارتكاب إبادة الجن.

4. الشروع في إبادة الجنس.

5. الاشتراك في إبادة الجنس.

إن المادة الأولى من الاتفاقية تضمنت تأكيد الدول التي ارتضت الالتزام بأحكام المعاهدة على أن الأفعال التي
تهدف إلى إبادة الجنس البشري سواء ارتكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب تعد جريمة في نظر القانون الدولي
وتتعهد باتخاذ التدابير لمنع ارتكابها والعقاب عليها.

¹⁰ خدومة عبدالقادر، قصور القضاء الدولي في مساءلة الكيان الإسرائيلي و مجرميه على جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة في قطاع غزة، المجلة
الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، المجلد 9 العدد1، 2024، ص 8

الفرع الخامس: الأشخاص الذين تجب معاقبتهم :

تنص المادة الرابعة على أنه يعاقب كل من يرتكب جريمة إبادة الجنس البشري أو أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة سواء أكان الجاني من الحكام أم من الموظفين أم من الأفراد.

ومفاد هذه المادة أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون من دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية، فالشخص سواء أكان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضو في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً هو مسؤول عن جرمته، ولا تعفيه بأية حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية أية صفة رسمية كما أنها لا تكون سبباً في تخفيف العقوبة 11 ، فليس من الضروري أن يكون الرئيس أو الوزير أو عضو البرلمان أو القائد العسكري أو الموظف الحكومي مسؤولاً مسؤولية مباشرة ، بل كل نشاط يشكل جنائية حتى وغن وقع من قبل موظفين تابعين للرئيس أو نحوه ، كما يكون الرئيس أو الوزير أو القائد العسكري مسؤولاً أيضاً مسؤولية جنائية.

إذا كان مرتكب الجرم في إطار المسؤولية والسيطرة الفعلية للرئيس أو نحوه، أو إذ لم يتخذ هذا المسؤول جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم أو لم يعرض المسألة على السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة.

فيمكن محاكمة أي شخص بهذه التهمة أيا كان مركزه فالأمر لا يقتصر على رئيس الدولة أو الوزير المخطط، ويشمل كل من ارتكبها أكان من الجنود أو جيران الضحايا.

وبهذا قضى نظام روما الأساسي صراحة بعدم التدرع بتنفيذ أوامر القيادة للدفاع عن المتهمين أو العفو عنهم 12

¹¹ أنظر في ذلك المادة 27 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
¹² أنظر المادة 33 من نظام روما الأساسي

المطلب الثاني: بعض صور جريمة الإبادة الجماعية أثناء الاستعمار الفرنسي :

تعرض الشعب الجزائري طيلة فترة الاستعمار الفرنسي لأبشع الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية التي لم ترع أي قيم أخلاقية أو إنسانية مستهدفة بذلك اجتثاث المجتمع الجزائري من جذوره بكل فئاته دون تفرقة بين المدنيين و العسكريين أو بين الشيوخ و النساء و الأطفال و بالرجوع الى مفهوم جريمة الإبادة الجماعية التي كرستها النصوص و الاتفاقيات و الأعراف الدولية نجد ان المستعمر الفرنسي ارتكب هذه الجريمة باشع الصور و الأركان و الحق ضررا و جرحا بالغا بالمجتمع الجزائري لم يلتئم الى غاية اليوم و قد حاول المستعمر التهرب من مسؤوليته القانونية و التاريخية عن هذه الجرائم بشتى أنواع التبريرات . لكن الواقع التاريخي يشهد بملا يدع مجالا للشك ان جريمة الإبادة الجماعية التي تعني إبادة الجنس البشري و القتل الكلي او الجزئي للمجموعة البشرية بسبب عرقي أو عنصري أو ديني قد تحققت في الجزائر طيلة احتلال فرنسا للجزائر و ان الأمة الجزائرية تعرضت لإبادة حقيقة منظمة لم يشهد التاريخ البشري لها نظير بالرغم من رفع المستعمر شعارات الحضارة و الحرية و الحقوق الفردية و الجماعية. هذا و قد اتخذت جريمة الإبادة الجماعية اشكالا و صورا مختلفة يمكن التطرق الى بعضها كما يلي :

الفرع الأول: صور إبادة الجماعة الجزائرية بالقتل الممنهج : تعد إبادة المجتمع الجزائري بالقتل الممنهج من أبرز الصور التي تحققت اثناء الاستعمار الفرنسي للجزائر وفقا ما قرره المادة 02 من اتفاقية سنة 1948 و المادة 05 من نظام روما الأساسي و تجسد ذلك في :

1- الإبادة الجماعية ضد قبيلة العوفية في 05 أفريل 1832 : و التي كانت بالقرب من وادي الحراش حيث قام المستعمر في جنح الليل بالهجوم القمعي و إبادة القبيلة بأكملها دون التفريق بينهم و أدت الى قتل 1200 شخص من بينهم أطفال أبرياء .

حيث كان الهجوم ليلا على القبيلة بتعليمات و أوامر عسكرية صادرة عن الجنرال **صافاري دي روفيجو DUC DE ROVIGO** Général Savary، و بعدما تم القبض على شيخ القبيلة تم إعدامه دون محاكمة. و تم قام جنود الاحتلال بوضع رؤوس الأشخاص القتلى فوق اسنة رحاهم ، و قد تم بيع في سوق باب عزون أساور النساء في معاصم مبتورة و اقراط في آذان لاصقة و أشلاء اللحم المتدنية ، و قد امرت السلطات العسكرية الساكنة بإضاءة محلاتهم احتفالا بهذه الجرائم البشعة 13 .

¹³ سلوى لهلال، جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الأطفال في الجزائر (1830-1962)، مجلة البحوث التاريخية جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 الجزائر ، المجلد 5 العدد 01، جوان 2021 ، ص 384 و نوغي نبيل و علاء الدين يوسف، جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر (جريمة الإبادة الجماعية نموذجا)، مجلة جامعة الجزائر، العدد 12، الجزء الأول، 2018، ص 235 .

و هذا ما أكده الباحث الفرنسي Pierre Christian في كتابه المعنون ب: L'Afrique française و الذي تم نشره سنة 1946 و الباحث Victor Anédée Dieuzaide في كتابه Histoire del'Algérie 1830-1878 المنشور سنة 1882 .

2- الإبادة الجماعية في حق سكان متيجة سنة 1830: قام المستعمر منذ ان وطأت قدمه الجزائر بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ضد سكان متيجة سنة 1830 و هذا بشهادة الجنرال شونقارني حيث صرح (ظهرت وحشية الاستعمار الفرنسي على الجزائر منذ 1830 و لا تترك احد انه الغزو الذي يمارسه الجيش على أوسع نطاق مصحوبا بالنهب و المجازر...)14

3- الإبادة الجماعية المسماة مجزرة (غار الفراشيش) سنة 1860: قام المارشال الفرنسي بيليسيه (pelissier) الذي عين حاكما عاما في الجزائر في 24 نوفمبر 1860 بقتل ما يزيد عن الألف من المواطنين العزل اغلبهم من النساء و الأطفال و ذلك بما يعرف بمجزرة غار الفراشيش بجبال الظهره على بعد 80 كلم من ولاية مستغانم و التي حدثت يوم 18 جوان 1845 حيث جمع الحطب و أضرم النار في مدخل الغار بعد أن جز بالأهالي داخله حتى توفي الجميع اختناقا بالدخان و النار ووجدت الأمهات تحتضن أبنائهن و ماتوا جميعا على ذلك.¹⁵

4- الإبادة الجماعية ضد مناصري كفاح الأمير عبدالقادر بين سنة 1839 و 1843: أراد السفاح الجينرال بيجو اسكت صوت المعارضين للوجود الاستعماري في الجزائر و بالخصوص مناصري نضال و كفاح المقاوم الأمير عبدالقادر قبل و بعد الهدنة 1837 - 1839 و التي نتجت عن اتفاقية التافنة فقامت السلطات الاستعمارية بقتل العديد من الجزائريين بواسطة القتل الممنهج في كل من المدية و البليدة و وهران و قسنطينة في الفترة الممتدة ما بين 1837 الى 1843.¹⁶

5- الإبادة الجماعية المسماة مجزرة الأغواط 03 ديسمبر 1852: حيث قام كل من الجنرال بيليسيه و الجنرال يوسف و العقيد لادميرو و بإشراف و قيادة الحاكم العام راندون بارتكاب مجزرة وحشية في حق الأهالي و ذلك بقتل 2500 شخص فضلا عن الإبادة المسماة واحة الزعاطشة جنوب غرب بسكرة و التي وقعت بين 10/7 و 28 نوفمبر 1849 و قد أبيدت واحة الزعاطشة باستعمال المدفعية الفرنسية و خلفت 800 قتيل من سكان المنطقة و هذا ما يؤكد نوايا الاحتلال الفرنسي إبادة الشعب الجزائري بكامله¹⁷

¹⁴ سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص 337

¹⁵ عمر سعد الله، جريمة الإبادة الجماعية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة المصادر، المجلد 10 العدد 02 المركز الوطني للدراسات و البحث

في المقاومة، ص 74

¹⁶ المرجع نفسه، ص 74 و 75 .

¹⁷ علي عبود، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من 1830-1900 نماذج من الجرائم العسكرية، الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة المرأة للدراسات المغاربية، المجلد 2، العدد 4، 2015، ص 89 و 90.

6- الإبادة الجماعية خلال أحداث 08 ماي 1945¹⁸: خرج الجزائريون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية الى

الشوارع الجزائرية يتظاهرون بشكل سلمي و حضاري تعبيراً عن فرحتهم بفوز الحلفاء على المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية باعتبار ان فرنسا كانت قد وعدتهم بالاستقلال اذا ساعدوها بالمشاركة في هذه الحرب ، لكن ما يؤسف له و يسجل في التاريخ الأسود للاستعمار الهمجي و غير الانساني هو مجابته لهؤلاء المواطنين بالقتل بالرصاص الحي دون تفرقة بين صغير و كبير و رجل و امرأة و طفل .

لقد ارتكبت فرنسا الاستعمارية في أيام قلائل مجزرة حقيقية ووحشية بل و اباد ة جماعية ضد الشعب الجزائري الأعزل بكل برودة أعصاب مستهدفة التدمير الكلي لكل مكونات الشعب بالقتل المنهج و بمختلف الوسائل المتطورة لأسلحته حيث تعمد استعمال الطائرات من مسافات قريبة من المتظاهرين في شوارع سطيف و خراطة و قالمة وسكيكدة و قسنطينة و ضربهم بالصواريخ في قرى كحال بمنطقة القل ولاية سكيكدة¹⁹

لقد ابادت فرنسا بكل تحمل كلمة الإبادة الجماعية من معنى وفقا ما تفتضيه احكام المادة الثانية من اتفاقية سنة 1948 الخاصة بمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها و المادة 5 من النظام الأساسي لروما المتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة عن طريق القتل العشوائي في الطرقات و المنازل بالرصاص الحي و الحرق و الدفن أحياء في الحفر و *المطمور* و هو المكان الذي يستخدمه الفلاحون لتخزين القمح و الغلات الزراعية²⁰.

لقد شاركت الميليشيات الأوروبية مع الجيش الاستعماري الفرنسي في قتل و ذبح الجزائريين في وضح النهار في شوارع و طرقات المدن الجزائرية كما حدث في منطقة هليوبوليس بولاية قالمة.

لقد وصل عدد ضحايا أحداث 08 ماي 1945 خمسة و أربعين 45000 شخص حسب التقديرات المختلفة دون احتساب المفقودين و المختطفين و المعدمين خارج إطار القانون و المحاكمات الشرعية و دون تمكينهم من ادنى وسائل الدفاع المعترف بها قانونا.

ان جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية في 08 ماي 1945 لا تحتاج الى دليل لإثباتها فقد صورتها كاميرات المصورون و الصحفيون من كل مكان و راها العالم كله و هي متاحة اليوم في كل وسائل التواصل الاجتماعي و يكفي الرجوع الى الأرشيف المصور للاطلاع على ذلك²¹.

¹⁸ ينبغي ان نشير هنا الى أن اتفاقية لاهاي لسنة 1907 و الخاصة باحترام قوانين و اعراف الحرب البرية المؤرخة في 1907/10/18 تجرم هذه الأفعال و تعتبرها افعالا غير أخلاقية و غير إنسانية و هذا ردا على من يدعي ان أحداث 8 ماي 1945 حدثت بعد اتفاقية 1948.

¹⁹ نوغي نبيل و علاء الدين يوسف ، المرجع السابق ، ص 236 ن عمر سعدالله، المرجع السابق ، ص 76¹⁹

²⁰ فام المستدمر الفرنسي بحرق المواطنين أحياء و رشهم بالبزير في حظائر بيع الحيوان كما كان المستعمر البغيض يجبر السكان على دخول مساكنهم المصنوعة من الطين ثم يمر عليهم بدبابته فتختلط الطين بالدم .راجع:مر سعدالله، المرجع السابق ، ص 77

²¹ فريد عوادي ، أحكام و مضمون اتفاقية الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها ، مجلة المعارف ، جامعة البويرة المجلد 5، العدد 8 ، 2010 ، ص 12

7- الإبادة الجماعية خلال أحداث 17 أكتوبر 1961: لم تتوان فرنسا الاستعمارية في ممارسة القتل الممنهج على جموع الجزائريين المهاجرين الذين وصل عددهم الى ثلاثين الف خرجوا يتظاهرون ليلة 17 أكتوبر 1961 في شوارع باريس بشكل سلمي و اعزل تلبية لنداء فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا فقامت السلطات الاستعمارية بفتح النار عليهم بالرصاص الحي و سقط منهم على اثر هذه الأحداث اكثر من 300 ضحية منهم اكثر 226 تم رميهم في نهر السين و هذا بتعليمات و قيادة السفاح موريس بابون MAURICE PAPON²².

8- الإبادة الجماعية باستعمال التجارب النووية في الصحراء الجزائرية (1960-1966): لم تكن فرنسا الاستعمارية بالقتل للمجتمع الجزائري بالوسائل التقليدية بل لجأت الى استعمال التكنولوجيا الحديثة في تجاربها النووية بالصحراء الجزائرية حيث استعملت المواطنين العزل كفئران تجارب متجردة من كل مظاهر الإنسانية حيث انشأت أولى مراكزها النووية بمنطقة رقان (04 تجارب) و عين ايكور (17 تجربة) و قامت بالعديد من التجارب النووية سواء على الانسان او على المنطقة بأكملها و ما خلفته هذه الأعمال الوحشية من آثار سلبية على الانسان و البيئة و الحيوان لغاية اليوم مستهتره بحياة الناس و نمط حياتهم²³. يجدر التذكير ان تجارب فرنسا في الصحراء الجزائرية فاقت قوتها 40 مرة قوة قبلة هيروشيما²⁴.

لقد بينت القوة الاستعمارية عن نيتها الراسخة في انهاء العنصر البشري الجزائري من الوجود و تدميره بشكل كلي عن طريق التجارب النووية التي أجرتها بالصحراء الجزائرية و هذا ما يكرس ارتكابها لجريمة اباده الجنس البشري وفق ما اشارت اليه المادة 02 من اتفاقية 1948.

الفرع الثاني: صورة الإبادة الجماعية بالحق الأذى البدني أو المعنوي جسيم: لا شك ان التاريخ يحتفظ بالصور العديدة التي تمنع في الحاق الأذى البدني و المعنوي الخطير بالمجتمع الجزائري اثناء مرحلة الاستعمار الفرنسي فصنوف التعذيب كثيرة منها اغتصاب النساء و تعريض الرجال للضرب المبرح و كويهم بالنار و إغراقهم في الماء المتعفن لوقت طويل و التحقيق معهم لأوقات طويلة و تعاقب المحققين عليهم و عدم تمكينهم من أوقات الراحة و النوم مما يجعلهم ينهارون و يعترفون بمعلومات و لو وهمية للهروب من العذاب المسلط عليهم . كما ان وسائل التعذيب المستعملة تؤدي الى ترتيب عاهات مستديمة كبتير بعضالأعضاء الحيوية في جسم الإنسان و اصابته بالعمى و الكسر و الاعاقات المختلفة كفقده السمع و النطق و غيرها²⁵.

²²نوغي نبيل و علاء الدين يوسفى ، المرجع السابق، ص 238

²³راجعي عبدالعزيز و نوي بن مبروك، التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية في ميزان القانون الدولي الإنساني 1960-1966، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 05 العدد 1 ، السنة 2020 ، ص 1002 .

²⁴ المرجع نفسه، ص 1008 .

²⁵صبرينة العيواوي، جريمة الإبادة الجماعية و دور القضاء الجنائي في التصدي لها، مجلة البحوث القانونية و السياسية، المجلد 1 العدد 1 ، جامعة سعيدة، 2013 ، ص 114

كما نسجل هنا أيضا انشاء الخطوط المكهربة و الأسلاك الشائكة على طول الحدود الجزائرية التونسية و زرع الألغام الفردية منها و الجماعية على يد الجنرال موريس خلال سنتي 1956-1957 ما يعرف بخطي شارل و موريس و ما خلفته من ضحايا من بتر للأعضاء و اعاقات مختلفة ، و لازالت هذه الألغام المزروعة تخلف الضحايا لغاية اليوم نظر العدم تسليم الخريطة الخاصة بهم للسلطات الجزائرية²⁶ و من صور إبادة المجتمع الجزائري تدمير البنية الثقافية للأمة الجزائرية عن طريق طمس هويتها الثقافية و تحريم التحدث باللغة العربية في الأوساط الرسمية و انهاء حضارة المجتمع و استبدالها بالحضارة الفرنسية. لقدت عملت فرنسا الاستعمارية لتحقيق الإبادة الثقافية للشعب الجزائري بكل الوسائل بحرمانه من التعليم و التكوين و غلق الكتاتيب و المدارس القرآنية و تجهيل أبناء الشعب و جعل الامية تتفشى بشكل واسع و مريع و ابعاده عن مصادره الثقافية و العقيدية²⁷.

الفرع الثالث: صور الإبادة الجماعية بفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمدا في إهلاك مادي:

بمجرد دخول فرنسا و احتلالها للجزائر سنة 1830 قامت بالاستيلاء على ثروات و مقدرات الجزائريين و جردتهم منها بشكلهمجي، حيث استولت على ممتلكاتهم العقارية و المنقولة و أسندتها للمعمرين الذين استفدتمهم من أوروبا بالقوة قاصدة من ذلك إهلاكهم المادي و جعلت معيشتهم أكثر صعوبة و العمل على إفقارهم و تجويعهم و جعلهم يعملون كعبيد في أراضي المستوطنين الأوروبيين بعدما كانوا أسيادا عليها و هو ما يجعل إبادة الجنس البشري قائمة وفقا لنص المادة 02 من الاتفاقية و هو ما صرح به علنا نايلون سنة 1860 حيث قال (إن هدفنا هو تحويل الملكية بحيث تقوم الدولة بغرس مبادئ في أوساط الأمة المحمدية من أجل تجاوز الملاك القدامى للأراضي و ذلك حتى تصبح الأرض فرنسية في نهاية المطاف)²⁸.

لقد ترسخت عقيدة الإبادة الجازمة عند جنود و ضباط الاحتلال الفرنسي في إبادة الشعب الجزائري من خلال تصريحات منظريهم و مفكريهم²⁹

ساسبي محمد فيصل، إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر وفق أحكام القانون الدولي الجنائي، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة الجزائر، العدد 8، 2013، ص70. راجع: بوترة علي، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين واقع الجريمة و تحدي الثورة 1954-1962 * حقوق الألغام نموذجا*، العدد 26، 2019.

²⁷ عمر سعدالله ، المرجع السابق ، ص 77

²⁸ المرجع نفسه ، ص 79

²⁹ دو توكفيل: فقد صرح أحدهم وهو

: le second moyen en importance après l'interdiction du commerce et le ravage du pays , je crois que le droit de la guerre nous autorise a ravager le pays et que nous devant le faire soit en détruisant les moissons a l'époque de la récolte ; soit dans tous les temps en faisant de ses incursions rapides qu'on nomme razzias et qui ont pour objet de s'emparer des hommes et des troupeaux) .

كما صرح الدكتور اتيان بوديشون سنة 1841 بأنه :

(sans violer les de morale , nous pourrons combattre nos ennemis africains par la poudre et le fer ala famine , les divisions intestins, la guerre par l'eau de vie , la corruption la désorganisation ... sans verser le sang nous pourrons chaque année les décimer en nous attaquant a leurs moyens d'alimentation !) المرجع (علي عبود ، المرجع السابق، ص 91

الفرع الرابع: صورة الإبادة الجماعية بفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب: فرضت فرنسا الاستعمارية

تدابير قاسية على الأسر الجزائرية الهدف منها الحيلولة على قيامهم بالإنجاب من خلال وضعهم داخل محتشدات مكتظة تجعل من إمكانية إنجابهم صعبة و معقدة و كانت سياسية متعمدة من الإدارة الاستعمارية و هوالدور الذي قام به الجنرالاندونالهدف منه هو فرض تدابير قاسية لمنع الجماعة الجزائرية من الإنجاب و هو ما يحقق الإبادة البشرية كما كرسته المادة 02 من اتفاقية سنة 1948 .

الخاتمة :

بعد استعراضنا لجريمة الإبادة الجماعية و أهم صورها التي ارتكبتها الاحتلال الفرنسي في الجزائر منذ سنة 1830 الى غاية استقلال الجزائر 1962 فقد وقفنا على أهم النقاط الآتية :

- إن جريمة الإبادة الجماعية كما نصت على ذلك اتفاقية منع الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها لسنة 1948 ثم اتفاقية روما المتضمنة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لسنة 1998 قد تحققت في الجزائر أثناء الحقبة الاستعمارية بكامل أركانها .

- إن فرنسا الاستعمارية قد خططت منذ وقت طويل لاحتلال الجزائر و إبادة شعبها مما يدل على توفر القصد الجنائي الخاص الذي يتمثل في النية و العقيدة الراسخة لإبادة الأمة الجزائرية بتدميرها كلية أو جزئيا بسبب عقيدتها و دينها و لغتها الوطنية و هذا موثق بالدليل.

- لقد حققت فرنسا بسلوكها المجرم كل أركان جريمة الإبادة الجماعية التي نصت الصكوك و المواثيق الدولية ذات الصلة.

- إن الصور التي تجسد بهم هذه الجريمة كثيرة و قد وقفنا على بعضها -و التي ماهي الا قطرة في بحر- و كتب التاريخ تعج بالعديد من الصور التي تثبت تحقق الجريمة موضوع الدراسة .

- لقد ثبت بطلان الإدعاءات الفرنسية بالتهرب من المسؤولية القانونية عن جرائم الإبادة الجماعية في الجزائر سواء بالاستناد إلى القانون الدولي الإنساني المستند على الأعراف الذي كانت سائدة آنذاك .أو بموجب المبادئ القانونية التي كرستها التطبيقات القضائية في محكمتي نورمبرغ و طوكيو ولاسيما مبدأ العدالة الموضوعية بخلاف مبدأ الشرعية القانونية .

- تعد جريمة الإبادة الجماعية من الجرائم الدولية التي لا تنقضي بالتقادم و لا العفو و الصلح و لا تنفع معها الحصانات الدبلوماسية و السياسية مما يجعل إمكانية المتابعة الجزائرية اليوم أمام المحاكم الدولية قائمة أو بانشاء محاكم دولية خاصة بجرائم فرنسا الاستعمارية. خاصة باللجوء إلى تفعيل مبدأ المسؤولية المزدوجة عن جرائم الإبادة

الجماعية بين المسؤولية الجنائية الفردية و مسؤولية الدولة عن إصلاح الأضرار التي خلفتها الجريمة و بالخصوص الأضرار التي مازالت سارية إلى اليوم و مثاله التجارب النووية بالصحراء الجزائرية.

- إن عدم معاقبة فرنسا الاستعمارية عن جرائمها في الجزائر يؤدي إلى تكريس مبدأ الإفلات من العقاب الذي يرفضه القانون الدولي الجنائي و تأباه الضمائر الإنسانية الحية .

قائمة المراجع:

- 1- القاضي أنطونيو كاسيزي، القانون الجنائي الدولي، المنشورات الحقوقية صادر، الطبعة الأولى بالعربية، لبنان ، 2015 .
- 2- بن الزين مُحمَّد الأمين، أسس جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الجنائي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
- 3- بوترة علي، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين واقع الجريمة و تحدي الثورة 1954- 1962 * حقول الأलगام نموذجاً* ، العدد 26، 2019.
- 4- مارتن شو، الإبادة الجماعية: مفهوماها، جذورها جذورها و تطورها و أين حدثت...؟، ترجمه الى العربية محي الدين حميدي الطبعة العربية الأولى، العبيكان، المملكة العربية السعودية ، الرياض، 2017
- 5- بن علجية حياة و عبدلي حبيبة، الإبادة الثقافية في صورة ابعاد الأطفال قسراً، مجلة الحقوق و العلوم السياسية المجلد 10 العدد 05 ، جامعة خنشلة، 2023 ،
- 6- ناصري مريم، القصد الجنائي الخاص في جريمة الإبادة الجماعية في ضوء نظام روما الأساسي، مجلة المفكر، جامعة مُحمَّد خيضر بسكرة، المجلد 17، العدد 1، 2022،
- 7- سويسي مُحمَّد الصغير، جريمة الإبادة الجماعية: دوافعها و اشكالها، مجلة دفاتر السياسية الفانون، المجلد 4 العدد 6 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ، ص 210 ،
- 8- ساسي مُحمَّد فيصل، إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر وفق أحكام القانون الدولي الجنائي، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة الجزائر، العدد 8 ، 2013 .
- 9- حسين حياة، إشكالية إثبات القصد الجنائي الخاص في جريمة الإبادة الجماعية، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2 جامعة خنشلة، 2022 .
- 10- خدومة عبدالقادر، قصور القضاء الدولي في مساءلة الكيان الإسرائيلي و مجرميه على جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة في قطاع غزة، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، المجلد 9 العدد 1، 2024.
- 11- سلوى لهلاي، جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الأطفال في الجزائر (1830-1962)، مجلة البحوث التاريخية، جامعة مُحمَّد لمن دباغين سطيف 2 الجزائر ، المجلد 5 العدد 01، جوان 2021 ،
- 12- نوغي نبيل و علاء الدين يوسف، جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر (جريمة الإبادة الجماعية انموذجا) ، مجلة جامعة الجزائر، العدد 12، الجزء الأول، 2018 .

- 13- عمر سعد الله، جريمة الإبادة الجماعية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة المصادر، المجلد 10 العدد 02، المركز الوطني للدراسات و البحث في المقاومة ، الجزائر، 2018.
- 14- فريد عوادي ، أحكام و مضمون اتفاقية الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها ، مجلة المعارف، جامعة البويرة المجلد 5، العدد 8 ، 2010
- 15- راجعي عبدالعزيز و نوي بن مبروك، التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية في ميزان القانون الدولي الإنساني 1960-1966 ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 05 العدد 1 ، السنة 2020
- 16- صبرينة العيفاوي، جريمة الإبادة الجماعية و دور القضاء الجنائي في التصدي لها، مجلة البحوث القانونية و السياسية، المجلد 1 العدد 1 ، جامعة سعيدة ، 2013 .
- 17- علي عبود، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من 1830-1900 نماذج من الجرائم العسكرية، الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة المرأة للدراسات المغاربية، المجلد 2، العدد 4، 2015.